

قياس وتحليل العلاقة بين عرض النقد واجمالي تكوين راس المال الثابت في العراق بعد عام 2004-2024

Measuring and analyzing the relationship between money supply and gross

fixed capital formation in Iraq after 2004-2023

م. د. منذر عليوي حميد الكبيسي
جامعة الفلوجة / كلية الإدارة والاقتصاد
mother.alewi@uofallujah.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث الى دراسة العلاقة بين عرض النقد واجمالي تكوين راس المال الثابت في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2023، باستخدام النموذج القياسي من اجل تحليل العلاقة بين المتغيرين، إذا اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي بأسلوب وصفي والكمي (القياسي) من خلال تطبيق الاساليب الاحصائية الحديثة. اذ ينطلق البحث من فرضية مفادها: ان زيادة عرض النقد كان له دورا ايجابيا في زيادة معدل تكوين راس المال الثابت في العراق خلال مدة البحث. ومن خلال النتائج التي توصل اليها البحث ان السلطات النقدية تستطيع مراقبة حجم القاعدة عن طريق عمليات السوق المفتوحة. وقد اوصى البحث الى توجيه ادوات السياسة النقدية لضمان الاستقرار الذي يتحقق بالسيطرة على المعروض النقدي.

الكلمات المفتاحية: عرض النقد، اجمالي تكوين راس المال.

Abstract

The research aims to study the relationship between the money supply and gross fixed capital formation in the Iraqi economy after 2004-2023 using the standard model in order to analyze the relationship between the two variables, if the research relies on the inductive approach in a descriptive and quantitative (standard) manner through the application of modern statistical methods. The research is based on the hypothesis that: increasing the money supply had a positive role in increasing the rate of fixed capital formation in Iraq during the research period. Through the findings of the research, monetary authorities can monitor the size of the base through open market operations. The research recommended

directing monetary policy tools to ensure monetary stability, which is achieved by controlling the money supply.

Keywords: money supply, gross capital formation.

المقدمة:

النقود هي شريان الحياة وحجر الزاوية في الاقتصاد المعاصر ، وللقود تاريخ طويل وحافل بتأثيراتها الايجابية والسلبية على الاقتصاد، فقد صاحب تطورها تقدم كبير للتبادل التجاري على المستوى المحلي والدولي وكذلك تطوير الموارد الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية في العالم، لذا تحل دراسة عرض النقود مركز مهما في الدراسات لتأثيرها الفعال في مختلف العوامل الاقتصادية والمالية. ولتكوين رأس المال الثابت دور مهم في الاقتصاد ونموه ويعد من أهم أدوات السياسات الاقتصادية الكلية ، فمن شأن زيادتها في الاقتصاد أن ترفع من عرض النقود إذ تتجه هذه التدفقات النقدية الحكومية نحو مصارفها المختلفة لينتهي بها الحال في مكونات عرض النقود المتعددة من الودائع أو النقد المتداول خارج المصارف، ومن أبرز أمثلة ذلك زيادة الإنفاق الحكومي على بند الرواتب والأجور.

عليه يجب دراسة العلاقة بين متغيرات البحث التي تعد محور اهتمام الكثير من الباحثين على المستويين النظري والتطبيقي وميدانا لمحاولات التوفيق بين الرؤية المنهجية وواقع السياسات نظرا لما تحتله من أهمية في الاقتصاديات المتقدمة منها والنامية على حد سواء.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الآتي :

- هل ادت الزيادة في عرض النقد خلال المدة 2004-2023 الى تأثير جوهري على معدل تكوين رأس المال الثابت في العراق ؟ وما نوع هذا الاثر؟

هدف البحث :

- تحليل العلاقة بين عرض النقد ومعدل تكوين رأس المال الثابت خلال مدة البحث .

- قياس أثر عرض النقد في معدل تكوين رأس المال الثابت بعد عام 2004

أهمية البحث :

تعد الدراسة محاولة لتحديد الخلل الحقيقي لضعف معدل تكوين رأس المال الثابت والبنية التحتية في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي في العراق، وفاعلية عرض النقد في تطور القطاعات الإنتاجية من خلال بيان دور الروابط الأمامية والخلفية لمعدل تكوين رأس المال الثابت.

فرضيات البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها: وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين عرض النقد ومعدل تكوين راس المال الثابت في العراق، وقد يكون تأثير عرض النقد ايجابيا خلال مدة البحث.

منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على وصف وتحليل العلاقة بين عرض النقد ومعدل تكوين رأس المال الثابت والقطاعات الإنتاجية، بالاعتماد على الأدبيات الاقتصادية وتحليل واقع الاقتصاد العراقي، وأثبتت أو نفي فرضيات الدراسة من خلال استخدام النموذج القياسي للعلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة .

حدود البحث :

الحدود الزمانية : دراسة وتحليل البيانات للمتغيرات للمدة (2004-2024) وبالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي.

الحدود المكانية : الاقتصاد العراقي .

المحور الاول : رؤيا موجزة في عرض النقد :

اولا : عرض النقد

يعد من اهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تتدرج تحت مسمى عديدة منها كمية النقود والكتلة النقدية ، ويمثل مفهومه بالمعنى الضيق M1 صافي العملة في التداول مضاف اليه الودائع الجارية ، اما الواسع M2 فيشير الى اجمالي وسائل الدفع M1 مضاف اليه الودائع الزمنية (لأجل) وودائع الادخار الخاصة لدى البنوك التجارية ، اما مفهوم عرض النقد الاوسع M3 فمفهومه هو M2 مضاف اليه الادخارات المودعة خارج البنوك التجارية ، وان استخدام مفهومي عرض النقد M2 وM3 وبسبب تخلف الاسواق المالية والنقدية لا يكون استخدامهما مناسباً في الدول النامية كالعراق ، وذلك عكس الدول المتقدمة حيث نجد ان نسبة الودائع الى عرض النقد M1 في العراق 20% وفي الدول المتقدمة تصل الى 80%. (خضر، 2019:191)

كما تعكس مكوناته الصورة الحقيقية لمدى تطور الجهاز المصرفي والإدراك لدى الجمهور بالإضافة الى تطور الاسواق النقدية والمالية اذ تعد الاداة المهمة والاولى للبنوك المركزية وهذا يعني المحافظة على القوة الشرائية للعملة المحلية وسعر صرف العملة تجاه أسعار الصرف. (Amade، 2019 : 1)

ثانيا :العوامل المؤثرة في تحديد عرض النقد : (سلمان وسناء ، 2020: 160)

1- يؤثر البنك المركزي على عرض النقد من خلال:

أ- العلاقة العكسية بين عرض النقد ونسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الزمنية وهو ما يطلق عليه بالمضاعف النقدي.

ب - القاعدة المقترضة، القاعدة غير المقترضة وهي ما تسمى بالقاعدة النقدية.

2- البنوك التجارية:

- أ- تتأثر البنوك التجارية بمقدار الاحتفاظ بعدة امور هي: المجازفة بالمسحوبات، تمكنا من الاقتراض، معدل الفائدة، كلفة الاقتراض من البنك المركزي، التخوف من الفشل المصرفي.
- ب- القاعدة النقدية (MB): ان رغبة او عدم رغبة البنوك التجارية الاقتراض من البنك المركزي ستؤثر على القاعدة النقدية التي تزيد من الاحتياط الكلية (R) ومن ثم يزداد MB والذي يؤدي الى زيادة عرض النقد وبالعكس.
- ج- ان المضاعف النقدي يتأثر بالجمهور عن طريق تفضيله الاحتفاظ بالسيولة بدل ايداعها في البنك ويتأثر بعدة عوامل هي : ثروة الفرد ، العائد على الموجودات ، تقليل رغبة الحفاظ بالنقود السائلة ، مقدار نمو العائد المصرفي لدى الجمهور ، العمل المصرفي .

ثالثا: اشكال عرض النقد :

اختلف الاقتصاديون في تحديد أنواع الودائع التي يمكن تضمينها في تعريف عرض النقود تؤدي إلى ظهور أشكال مختلفة من العرض النقدي المذكور، حسب الودائع التي تشملها، كما هو مذكور أدناه (حسام، 2000: 267)

1. عرض النقد بالمعنى الضيق (IM): يتمثل في مختلف وسائل الدفع، إذ يشمل الودائع تحت الطلب فضلاً عن مجموع النقود الرسمية التي بحوزة الجمهور (المؤسسات والأفراد) وبناء على ذلك عند حساب عرض النقد يجب استبعاد (السيد علي ونزار، 2004: 29): (ودائع الحكومة لدى الخزينة وودائع البنك المركزي، النقود المطبوعة حديثاً التي لم توزع بعد، الودائع التي بحوزة البنوك التجارية). وعليه فان عرض النقد يساوي النقد المصدر مضافا اليه الودائع الجارية مطروحا منه النقد لدى البنوك التجارية

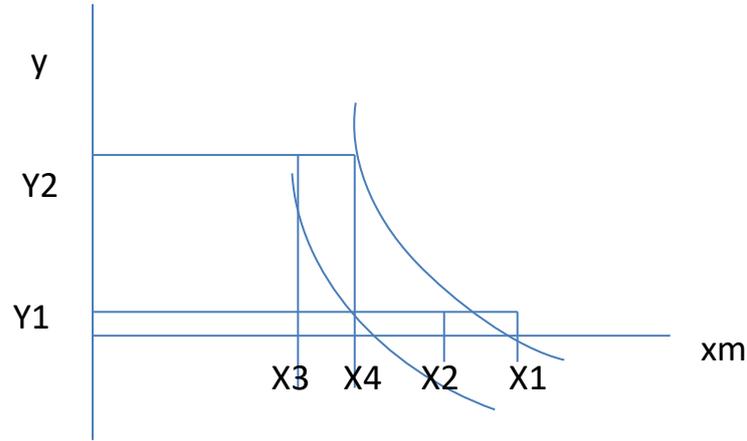
2. بالمعنى الواسع (2M): ويسمى أيضا السيولة المحلية إذ يتكون من عرض النقد بالمعنى الضيق مضافا إليه الودائع الآجلة في البنوك التجارية وودائع التوفير، ويمكن توضيحه عن طريق الصيغة الآتية (حداد ومشهور، 2005: 90):

عرض النقد = النقد المصدر + الودائع الجارية - النقد لدى البنوك التجارية + الحسابات والودائع الاجل + حسابات التوفير

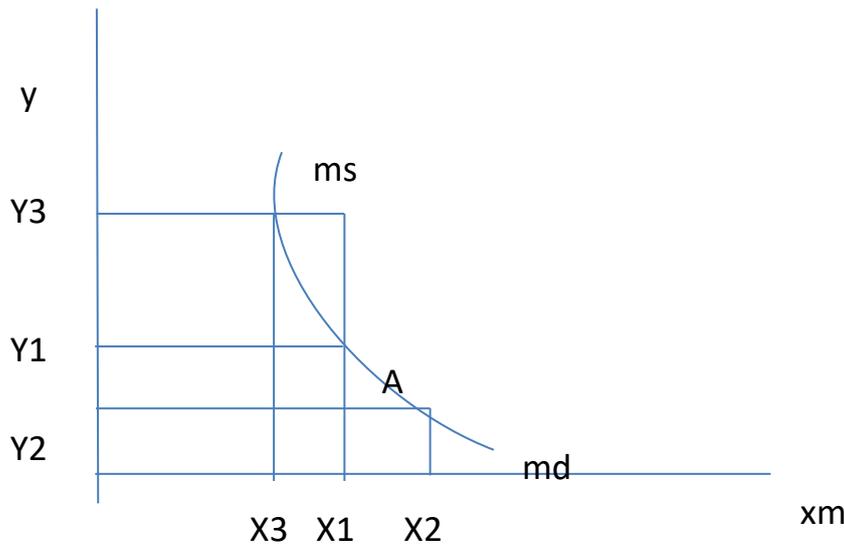
رابعا : محددات عرض النقد : هناك البات واعتبارات معينة تحكم وتخضع لها السلطات النقدية او السياسة النقدية المتبعة في اصدار وتحديد الكميات النقدية المتاحة للتداول او التي تطرح للتداول هي (رشاد، 2009 : 55) : (اثر الكمية النقدية على مستوى الائتمان ، حجم العمالة ، مقدار المواد الانتاجية غير المستخدمة ، تناوب اوقات الانكماش والتضخم).

خامساً: التوازن بين عرض النقود والطلب على النقود :

يرى الاقتصاديون بصورة عامة وان كان هنالك اختلاف بين تحليل الكينزي والنقدي ان الطلب يعتمد على الدخل ومعدل الفائدة اخذاً بنظر الاعتبار استمرار الاختلاف بينهما حول درجة التأثير والشكل (1) يوضح الطلب على النقود من المنظورين .



نلاحظ من الشكل ان ارتفاع معدل الفائدة من y_1 الى y_2 يؤدي تناقص الكمية المطلوبة من x_1 الى x_3 بالنسبة لمنحنى الطلب للتحليل الكينزي MK بينما الزيادة من x_2 الى x_4 بالنسبة لمنحنى الطلب Md الذي يبين التحليل النقدي اذا تناولنا تدخل الحكومة في تحديد عرض النقود $M2$ فالحقيقة يشارك الجمهور والبنوك التجارية في هذا فأنا نفترض ان كمية النقد المعروضة لا تعتمد على معدل الفائدة بينما الطلب على النقود (Md) يعتمد على الفائدة وكما يوضح في الشكل (2) :



هذا لا يعني ان كمية النقد المعروضة لا تتغير ابدأ ولكن يبقى القرار تحت السيطرة الحكومية وبعيداً من تأثير سعر الفائدة عند النقطة A تساوي الكمية المطلوبة من النقود من الكمية المعروضة فتبع الكمية التوازن x_1 عند سعر الفائدة y_1 اذا كان سعر الفائدة y_2 او عند مستوى اقل من y_1 فان الكمية المطلوبة تصبح اكبر من x_1 اما عند مستوى فائدة اكبر من y_1 كان يصبح y_3 فان الكمية المطلوبة x_3 تصبح اقل من الكمية المعروضة التي مازالت x_1 اذا زاد عرض النقود فان منحنى $M1$ ينتقل الى اليمين مازالت x_1 اذا ان زيادة عرض النقود فان منحنى $M2$ ينتقل الى اليمين (سيف ، 2003 : 274) .

سادسا : اتجاهات عرض النقد في العراق

- 1- اذا كان النقد المصدر والمتداول من لدن البنك المركزي يعد النقد الاساس فانه يمثل متطلبات البنك القادر على خلق النقود من خلال مضاعف الائتمان المصرفي ليصبح احد المكونات الرئيسية لعرض النقد وينشأ عادة بفعل مضاعف الائتمان المصرفي الذي يتأثر بالنقد الاساس، مما يجعل من هذه المصارف الجهة الفاعلة في خلق النقود بواسطة المضاعف حتى اذ كان خاضعا لسيطرة البنك المركزي على النقد الاساس. وإذا كانت هذه الفرضية صحيحة فأن عرض النقد يعد متغير خارجي. اي ان مضاعف الائتمان يخضع للتأثير المباشر للنقد الاساس من خلال ادوات السياسة النقدية منها معدل الفائدة والميزانية العمومية التي تعد من الاهداف التشغيلية لهذه السياسة، والذي يعتمد اساسا على الوسائل غير المباشرة مثل التسهيلات القائمة على الايداع والاقتراض.
وعليه فقد يواجه هذا الاطار قيود واضحة بسبب احادية الاقتصاد العراقي والاعتماد شبه الكامل على الايرادات النفطية التي تشكل حوالي 97% من التدفقات الداخلة بالعملة الاجنبية للبلد، فعند استثناء القروض والديون المختلفة فان هذه العوائد تبلغ 90% من ايرادات الموازنة الاتحادية اي ما يعادل 60% او اقل من تكوين الناتج المحلي الاجمالي . (سليمان والعبدي ، 2022 : 78).
- 2- ان غياب القطاعات الانتاجية، ولاسيما القطاع الصناعي اصبح الاقتصاد العراقي يعتمد كليا على عائدات النفط، مما جعل عرض النقد خاضعا لعوامل الطلب عليه، اذ ادى الى وجود ارتباط وثيق بين مكوناته وخضوعه لتغييرات الطلب الكلي والذي انعكس بدوره على عرض النقود والاصدار النقدي خارج سيطرة البنك المركزي وما تحتاجه المصارف من النقد .
تعتبر المتغيرات الداخلية من أبرز ما يميز الاقتصاد العراقي، اذ يتحدد عرض النقود داخليا تابعا للناتج المحلي الاجمالي وان خلق النقود وتدميرها يتم عبر الاصدار النقدي المباشر عن طريق بيع العملة الاجنبية من قبل البنك المركزي او الحكومة. وان هذه الالية يطلق عليها بالتغذية الراجعة الموجبة، اذ يؤدي تضاعف الانفاق العام الى ازدياد مضاعف الائتمان مما يؤدي الى ارتفاع عرض النقود لكن هذا المسار لا يستمر الى اجل غير معلوم بل يتوقف في احسن الاحوال عند حدود معينه ليبقى عرض النقد متوافق مع الطلب عليه.
- 3- ان النظام النقدي في العراق ولاسيما سعر الصرف الذي يحدد القيمة الخارجية للنقد ، وبسبب الارتباط بين ايرادات النفط بالعملة الاجنبية والاصدار النقدي) وبعد تحويل جزء كبير منها الى احتياطي اجنبي لدى السلطة النقدية، فقد انتقل تدريجيا من صرف معوم الى نظام شديد الثبات .
موضحين ثانيا ان مضاعف الائتمان المصرفي يساوي واحد وان العملة المصدرة التي تماثل عرض النقد أمست مغطاة بالنقد الاجنبي بنسبة 100% او الاثر وحسب سعر الصرف وتغيره خلال المدة السابقة .
تعد عمليات السوق المفتوحة لاسيما مزاد العملة الاجنبية اداة فاعلة للتأثير في مستوى السيولة وتحقيق الاستقرار عبر آلية التعقيم الا انها تبقى محدودة رغم ارتفاعها ولا يمكنها احداث فراغ نقدي بالدينار العراقي ، وان حجم السيولة المسحوبة بالدينار العراقي وفي جميع الاحوال يبقى اقل من حجم الاصدار النقدي ، بالرغم من شدة تدخل البنك المركزي في سوق النقد لبيع وشراء العملة الاجنبية التي تعد من اكبر الاسواق القائدة لسوق النقد ، ذلك بسبب استمرار الحكومة في تمويل مشترياتها بالدينار من خلال مقايضتها بالعملة الاجنبية التي بحوزتها لتغطية احتياج الموازنة العامة .
وعليه فان النقد المصدر يستمر في التداول داخل الاقتصاد مهما بلغت مبيعات المزاد بالعملة الاجنبية وعمليات التعقيم وامتصاص السيولة .
- 4- أن تداول العملة خارج المصاريف والمتمثل بالنقد المحتفظ لديها والذي يعد جزءا اساسيا من القاعدة النقدية لكن اثرها يبقى محدودا في عملية خلق النقود أو زيادة عرضها عن طريق مضاعف الائتمان وعند ملاحظة ارتفاع الفائض النقدي

لدى المصاريف أو حسابها الجاري في البنك المركزي هذا يعكس رغبتها في توسيع ائتمائها نتيجة الظروف الاقتصادية للبلاد وقد يمكنها من تحقيق ارباح سريعة ومضمونه من خلال النارية والمشاركة في مزاد العملة الاجنبية. كما تعد العملة المحلية في التداول خارج المصارف تسرب نقدي الى الخارج مما يؤدي الى ضعف القدرة على خلق النقود وان نسبتها تقدر ب 70% من عرض النقد الضيق بما فيها الودائع الجارية للجمهور لدى المصارف وفي جميع الاحوال فأن الودائع النقدية لدى المصارف بمختلف انواعه سيولة فائضة في خزائنها ولا تقرض الا في نطاق محدد، وأن اقرض فإنه لا يسهم في توليد مضاعف ائتماني يؤثر في خلق النقود او زيادة عرضها.

سابعا : نظام الصرف في العراق

أن النظام النقدي في العراق اصبح اقرب الى نظام ترتيب مجلس العملة والذي تتعادل فيه العملة المحلية بالعملة الاجنبية تغطية 100% مع توقف مضاعف الائتمان المصرفي، إن الغاء مزاد العملة الاجنبية وتحويله الى الحكومة بدل البنك المركزي وخلق آلية مباشرة من خلال توليد سوق مركزية بديلة خارج البنك المركزي عن طريق بيع وزارة المالية للعملة الاجنبية الى الجمهور مما يؤدي الى تبدل جوهر في السياسة النقدية للعراق : (رسن ، 2020: 165)

- 1- اصبح عرض النقود متقلبا خارجيا تسيطر عليه السياسة النقدية بدلا من تحكم سلوك الطلب النقدي التي ادت الى ضعف عمل البنك المركزي في وصوله الى درجات اكثر دقة وتقليل التكاليف لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي معاً.
- 2- اذا عرضت الحكومة النقد الاجنبي من احتياطيها على المصارف المحلية فأنها ستواجه صعوبة في تنسيق تدفقها النقدي مما يضطرها للاقتراض من البنك المركزي العراقي، وعليه فان توجه عمليات السوق المفتوحة تتحول الى الأوراق المالية المحلية وادوات الدين العام ذات الطبيعة النقدية بصورة مباشرة، كحوالات الخزينة، سندات البنك المركزي، خصم الاوراق التجارية لتأمين السيولة. وعندها ستؤدي إشارة الفائدة دوراً مهماً وبلوغاً في السياسة النقدية قد يعوض الدور نفسه الذي تؤديه إشارة سعر الصرف في ظل السوق المركزية للعملة الاجنبية حالياً. أما ان بلوغ الفائدة التوازنية في الاقتصاد سيعد بمثابة الهدف الوسيط او المثبت الاسمي للتوقعات التضخمية nominal anchor للتصدي الى فائض الطلب الكلي في الاقتصاد بغية تحقيق اهداف السياسة النقدية في الاستقرار.
- 3- يزداد عرض النقود بواسطة المضاعف عن طريق توليد الائتمان، ما يجعل من النقد الاساس اكثر تأثيراً على مضاعف الائتمان خلال عمليات السوق المفتوحة لضبط نسبة السيولة. ويدعم قوة السياسة النقدية ويؤثر بالنشاط الائتماني في تحقيق العمق المالي بما يحقق النمو الاقتصادي والاستقرار.
- 4- ان المشاكل التي تواجه الحكومة هو انتظام التدفق النقدي للمصارف تبعاً لتوجه السياسة النقدية اذ كانت توسعية ام انكماشية مما يؤدي بالمالية العامة لبيع جانب من موجوداتها الاجنبية الى البنك المركزي الذي يعزز احتياطي البنك منها ، وقد يؤثر هذه التوجه بطبيعة السياسة النقدية على عرض النقد سلبياً او ايجابياً. (البياتي، 2013: 15).

المحور الثاني : اتجاهات تكوين رأس المال الثابت :

اولا : مفاهيم في معدل تكوين رأس المال الثابت : (النجاتي وعبد، 2020 : 73)

1- معدل تكوين رأس المال الثابت أو النفقات الرأسمالية: وتمثل مجموعة الأموال (التي يتم تكبدها عندما تنفق الشركة المال إما لشراء الأصول الثابتة أو للإضافة إليها قيمة أصل ثابت موجود له عمر إنتاجي يمتد إلى ما بعد السنة الضريبية) لخلق فوائد مستقبلية ، متضمن في رأس المال النفقات هي المبالغ التي يتم إنفاقها على اقتناء الأصول الثابتة ، وفي بعض الحالات ، الأصول غير الملموسة ، وإصلاح الأصول القائمة الأصل لتحسين عمره الإنتاجي وترقية أحد الأصول الحالية إذا أدى ذلك إلى تركيبات فائقة الجودة النفقات الرأسمالية تستخدمها الشركات لاكتساب أو ترقية الأصول المادية مثل المعدات أو الممتلكات أو المباني الصناعية

2-إجمالي تكوين رأس المال الثابت ، هو مفهوم اقتصادي كلي يستعمل في الحسابات القومية الرسمية. إحصائيا يقيس قيمة عمليات الاستحواذ على الأصول الثابتة الجديدة أو الحالية من قبل قطاع الأعمال والحكومات والأسر "النقية" (باستثناء مؤسساتها الفردية) ناقص التصرف في أصوله الثابتة. GFCF هو ملف عنصر الإنفاق على GDP، وبالتالي يظهر مقدار القيمة المضافة الجديدة في الاقتصاد فبدلاً من استهلاكها يتم استثماره.

ت- إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF) : مفهوم اقتصادي كلي يستعمل في الحسابات القومية الرسمية يدعي "الإجمالي" لأنه لا يُجري أي تعديل لخصم استهلاك رأس المال الثابت من أرقام الاستثمار وتجدر الإشارة إلى أن الأصول الثابتة في الحسابات القومية لها تغطية أوسع من الأصول الثابتة في الأعمال التجارية وان حساباتها هي أصول منتجة يتم استخدامها بشكل متكرر في عمليات الإنتاج لأكثر من سنة. في حسابات الدخل والمصروفات (IEA) .

ثانيا : اقسام تكوين رأس المال الثابت الإجمالي:

1- الإنفاق الاستثماري الثابت هو جزء مهم من إجمالي الطلب. هذا النشاط مرتبط بالاقتصاد النمو من خلال تأثيره على المخزون الإنتاجي لرأس المال، على الرفاهية الاجتماعية فيما يتعلق بالحكومة البنية التحتية ودورات الأعمال من حيث تقلب مكوناتها. يمثل تحديد النفقات الرأسمالية والرأسمالية تحدياً متزايداً.

ونظراً للطبيعة المتغيرة للإنتاج. في الآونة الأخيرة، تحولت حدود الاستثمار، مما أدى إلى إعادة تصنيف أنواع معينة من التيار الإنفاق على النفقات الرأسمالية (على سبيل المثال، البرمجيات). بعبارات أبسط، فإن أي نفقات تؤدي إلى يمكن اعتبار الأصول استثماراً؛ أو الإنفاق على عنصر عمره المتوقع يساوي أو يتجاوز سنة واحدة يمكن اعتباره استثماراً. ومع ذلك، يجب ربط الإنفاق الاستثماري بالاستخدام المستقبلي في الإنتاج، وان إجمالي تكوين رأس المال الثابت للأعمال والحكومة في وكالة الطاقة الدولية يشمل معظم نظام الحسابات القومية لعام 1991 العناصر الموص بها. يشمل الاستثمار في المباني السكنية المساكن والهيكل وتحسينات الأراضي، مثل وكذلك تكاليف نقل الملكية. يغطي الاستثمار في الهياكل غير السكنية المباني والهيكل، التنقيب عن المعادن وتحسين الهياكل والأراضي، وكذلك تكاليف نقل الملكية. الاستثمار في تشمل الآلات والمعدات أيضاً البرامج. يتم استبعاد الأصول المزروعة إلى حد كبير وكذلك الترفيه، الأصول الأدبية أو الفنية التي تعتبر ضئيلة. ويُعرّف إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GFCF) ، الذي يُطلق عليه أيضاً "الاستثمار" ، بأنه حيازة الأصول المنتجة (بما في ذلك شراء الأصول المستعملة) ، بما في ذلك إنتاج هذه الأصول من قبل المنتجين

لاستخدامهم الخاص ، مطروحًا منها عمليات التصرف. تتعلق الأصول ذات الصلة بالأصول المعدة للاستخدام في إنتاج سلع وخدمات أخرى لمدة تزيد عن عام. يعني مصطلح "الأصول المنتجة" أنه يتم تضمين فقط تلك الأصول التي تظهر إلى الوجود نتيجة لعملية الإنتاج. لذلك لا يشمل، على سبيل المثال، شراء الأراضي والموارد الطبيعية، ويمثل معنى تكوين رأس المال هو أن المجتمع لا يطبق كل ما لديه النشاط الإنتاجي الحالي لاحتياجات ورغبات الاستهلاك الفوري ، ولكن يوجه جزءًا منه إلى صناعة السلع الرأسمالية مثل: البناء وغيرها الهيكل والمصنع والمعدات ومرافق النقل والأدوات ، الآلات وجميع الأشكال المختلفة لرأس المال الحقيقي التي يمكن أن تزيد بشكل كبير من فعالية الجهد الإنتاجي. يستعمل المصطلح أحيانًا لتغطية الإنسان أيضًا كرأس مال مادي يشمل الاستثمار في المهارات والتعليم والصحة.

2- تكوين رأس المال الثابت ومختصره GFCF: يتكون من استثمارات المنتج المقيم مع خصم عملية التصرف في أصولها الثابتة خلال مدة معينة. كما يتضمن بعض الإضافات إلى قيمة الأصول غير المنتجة التي حققها المنتجون أو الوحدات المؤسسية. ومن أمثلة تكوين رأس المال الثابت

- بناء أو توسعة المصنع القائم. شراء معدات النقل. المعدات المكتبية، مثل أجهزة الكمبيوتر والطابعات. الآلات المستخدمة في العملية الإنتاجية
- وفقًا لـ (Anyanwu 2002) ، تكثر أنواع الاستثمار المختلفة في الأدب. وهذا يشمل (ثابت الاستثمار، الاستثمار في المخزون، الاستثمار البديل).

بينما يشير الاستثمار الثابت إلى مشتريات الشركات والحكومات للسلع الرأسمالية المنتجة حديثًا مثل آلات الإنتاج، المبنية حديثًا الهياكل والمعدات المكتبية وما إلى ذلك، يشير الاستثمار في المخزون إلى مخزون البضائع التي تم إنتاجها بواسطة الشركات والحكومات ولكن لم يتم بيعها بعد. النوع الثالث من الاستثمار يشير إلى الاستثمار استبدال السلع الرأسمالية البالية الناتجة عن استخدامها في عملية الإنتاج. نوع آخر من الاستثمار هو الاستثمار في العقارات والبناء السكني. تشكل هذه الأنواع مجتمعة إجمالي الاقتصاد الاستثمار المحلي الخاص. عدد من النظريات تسعى لشرح السلوك الاستثماري لشركات الأعمال والحكومات موجودة في الأدبيات.

3- الهياكل السكنية، الهياكل غير السكنية، آلات ومعدات.

يغطي رأس المال الثابت الأصول الملموسة أو غير الملموسة التي يتم إنتاجها كمخرجات من عمليات الإنتاج التي يتم استخدامها بشكل مكرر أو متواصل في عملية إنتاج أخرى لأكثر من سنة واحد. تستبعد أصولًا ثابتة، بحكم التعريف، بعض الأصول غير الملموسة غير المنتجة، مثل الأصول البيولوجية غير المزروعة الموارد (مثل الغابات البكر) وتشمل الشركات والشركات غير المسجلة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر. على هذا الأساس يتم استبعاد الإنفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة من الاستثمار في الحسابات القومية.

ومع ذلك، تم تضمين قيمة التحسينات الرئيسية لهذه الأصول. تشمل التحسينات على الأرض الأنواع التالية من الأنشطة: استصلاح الأراضي من البحر عن طريق بناء السدود والجدران البحرية أو السدود لهذا الغرض؛ إزالة الغابات والصخور وما إلى ذلك، لتمكين استخدام الأراضي في الإنتاج لأول مرة؛ تجفيف الأهوار أو ري الصحارى ببناء السدود أو الخنادق أو قنوات الري؛ منع الفيضانات أو الانجراف عن طريق البحر أو الأنهار، عن طريق بناء حواجز الأمواج أو الجدران البحرية أو حواجز الفيضانات. الفقرات 10.51 إلى 10.54 من نظام الحسابات القومية 1993 (SNA 1993)

- يشمل تكوين رأس المال الثابت:

- 1- اقتناء الأصول الثابتة الملموسة الجديدة أو الحالية، ناقص عمليات التصرف فيها، مقسمة حسب نوع الأصل إلى: المساكن. المباني والمنشآت الأخرى. آلات ومعدات؛ والأصول المزروعة - الأشجار والماشية - التي تستخدم بشكل متكرر أو مستمر للحصول على مثل هذه المنتجات مثل الفاكهة والمطاط والحليب، إلخ.
- 2- عمليات الاستحواذ، ناقص عمليات التصرف، للأصول الثابتة الجديدة أو الحالية غير الملموسة، مقسمة حسب نوع الأصل إلى: التنقيب عن المعادن، البرمجيات، أصول ترفيهية أو أدبية أو فنية، والأصول الثابتة غير الملموسة الأخرى،
- 3- تحسينات كبيرة على الأصول الملموسة غير المنتجة، بما في ذلك الأراضي؛ وتكاليف نقل ملكية الأصول غير المنتجة.

كما يشمل الاستثمار في المباني السكنية المساكن والهياكل وتحسينات الأراضي، مثل وكذلك تكاليف نقل الملكية. يغطي الاستثمار في الهياكل غير السكنية المباني والهياكل، التنقيب عن المعادن وتحسين الهياكل والأراضي، وكذلك تكاليف نقل الملكية. الاستثمار في تشمل الآلات والمعدات أيضاً البرامج. يتم استبعاد الأصول المزروعة إلى حد كبير وكذلك الترفيه، الأصول الأدبية أو الفنية التي تعتبر ضئيلة. ويمكن أن تستثمر الحكومة في رأسمال المادي بصورة مباشرة: الجسور، الطرق، الصرف الصحي، الموانئ، المدارس، المحطات تولد الكهرباء، مثل السدود الكهرومائية، الاتصالات. إذ ينصب التركيز على الاستثمارات التي تؤثر على الإنتاج وزيادته في القطاع الخاص مثل: البناء وغيرها الهيكل والمصنع والمعدات ومرافق النقل والأدوات، الآلات وجميع الأشكال المختلفة لرأس المال الحقيقي التي يمكن أن تزيد بشكل كبير من فعالية الجهد الإنتاجي، ويقتصر تكوين رأس المال على الوحدات المؤسسية بصفتها منتجة، يتم تعريفها على أنها قيمة مقتنياتهم مطروحاً منها عمليات التخلص من الأصول الثابتة. مُنَّبَت الأصول هي أصول منتجة؛ في الغالب الآلات أو المعدات أو المباني أو غيرها الهياكل ولكن تشمل أيضاً بعض الأصول غير الملموسة، التي يتم استخدامها بشكل متكرر أو بشكل مستمر في الإنتاج على مدى عدة فترات محاسبية (عادة أكثر من واحدة عام). وهناك تنوع كبير في النوع المختلف من GDFCF الذي قد يستغرقه مكان. يمكن تمييز الأنواع الرئيسية التالية:

- أ- عمليات الاستحواذ ناقصاً عمليات التصرف، للأصول الثابتة الملموسة الجديدة أو القائمة، مقسمة إلى أجزاء حسب نوع الأصل إلى: (المساكن، المباني والهياكل الأخرى، آلات ومعدات، الأصول المزروعة).
- ب- عمليات اقتناء الأصول الثابتة غير الملموسة الجديدة والقائمة، ناقص عمليات التصرف فيها، مقسمة حسب نوع الأصل إلى: (التنقيب عن المعادن، برامج الكمبيوتر، وسائل الترفيه، الأصول الأدبية أو الفنية).
- ج- تحسينات كبيرة على الأصول الملموسة غير المنتجة بما في ذلك الأراضي.
- هـ- التكلفة المرتبطة بنقل الملكية على الأصول غير المنتجة.

ثالثاً : حساب تكوين رأس المال الثابت الصافي

- صيغة صافي الأصول الثابتة = إجمالي الأصول الثابتة - الاستهلاك المتراكم.
- صيغة صافي الأصول الثابتة = (إجمالي سعر شراء الأصول الثابتة + تحسينات رأس المال) - الاستهلاك المتراكم + مطلوبات الأصول الثابتة)
- إحصائياً يقيس قيمة عمليات الاستحواذ على الأصول الثابتة الجديدة أو الحالية من قبل قطاع الأعمال والحكومات والأسر "النقية" (باستثناء مؤسساتها الفردية) ناقص التصرف في الأصول الثابتة.

- GFCF لا يعد مقياس للاستثمار الإجمالي؛ لأنه يقيس قيمة صافي الإضافات إلى الأصول الثابتة فقط ، كما يستبعد جميع أنواع الأصول المالية كمخزون من المخزونات وتكاليف التشغيل الأخرى.
 - بشكل عام، يشير تكوين رأس المال إلى الإضافات إلى مخزون الأصول غير المالية للدولة الناتجة عن أنشطة الاستثمار.
- المبحث الثالث: قياس اتجاهات العلاقة بين عرض النقد وتكوين رأس المال الثابت في العراق للمدة (2004-2023).

اولاً: توصيف النموذج القياسي:

شمل النموذج القياسي على متغيرات اقتصادية هي عرض النقد كمتغير مستقل والمتغير التابع تكوين رأس المال الثابت، كما في الجدول (1) .

جدول (1) توصيف المتغيرات

المتغيرات	الرموز	النوع
عرض النقد	X1	مستقل
تكوين رأس المال	Y	تابع

المصدر : الجدول من اعداد الباحث .

ثانياً : نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية:

استخدم برنامج (Eviews9) لاختبار ثبات متغيرات البحث لتحديد ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أو غير مستقرة ، وما إذا كان هناك جذر وحدة ، لذلك يجب اختبار النموذج القياسي للتأكد من ثباته قبل التقدير وذلك بالترتيب، لحل مشكلة الانحدار الزائف ، اذ عودة المتغيرات المستقرة إلى حالة التوازن على المدى الطويل ، فبعد اختبار ثبات السلسلة الزمنية ، تم ع الوصول الى النتائج التالية:

الجدول (2) اختبار فيليبس – بيرون (PP) للمتغيرات عند المستوى

At Level, UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
With Constant	Variables	Y	x1
	t-Statistic	-0.8854	-0.8547
	Prob.	0.7854	0.8254
	Morale level	n0	n0
With Constant &	t-Statistic	-2.4512	-1.5514

Trend	Prob.	0.3654	0.8125
	Morale level	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.4014	1.9124
	Prob.	0.8012	0.9958
	Morale level	n0	n0

المصدر : اعداد الباحث باستخدام مخرجات (Eviews9)

يبين الجدول (2) ان متغيرات البحث لم تكن مستقرة عند المستوى الاصيلي حسب اختبار (p-p) لذلك سوف نأخذ الفرق الاول.

الجدول (3) نتائج اختبار اختبار فيليبس – بيرون (PP) لمتغيرات البحث عند الفرق الاول

At First Difference, UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
With Constant	Variables	d(Y)	d(X1)
	t-Statistic	-5.3325	-3.5647
	Prob.	0.0000	0.0154
	Morale level	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.4387	-3.3125
	Prob.	0.0001	0.0679
	Morale level	***	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.0785	-2.8751
	Prob.	0.0000	0.0056
	Morale level	***	***

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9)

نلاحظ ان المتغيرين استقرا عند الفرق بالاعتماد على اختبار ((p-p)) ، اذ يمكن تطبيق اسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع (ARDL) لان كل المتغيرات استقرت عند الفرق الاول كما موضح بالجدول 3 .

ثالثاً : التقدير الاولي للنموذج :

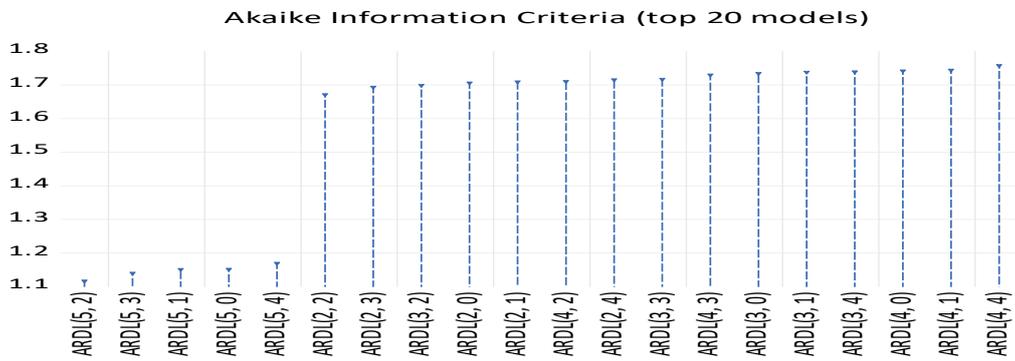
يوضح الجدول (4) العلاقة بين متغيرات الدراسة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023) .

الجدول (4) التقدير الاولي لأنموذج (ARDL) للعلاقة بين متغيرات البحث

Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
1) Selected Model: ARDL(3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	Std. Error	Prob.*
Y(-1)	1.2473	0.0935	13.331	0.0000
Y(-2)	-0.1722	0.1525	-1.1287	0.2637
Y(-3)	-0.0175	0.1518	-0.1152	0.9086
X1	0.1365	0.0509	2.6801	0.0096
X1(-1)	-0.2236	0.0951	-2.3494	0.0222
X1(-2)	0.1040	0.0529	1.9653	0.0542
C	-0.4124	0.1732	-2.3806	0.0206
R-squared	0.9045	Mean dependent var		4.0685
Adjusted R-squared	0.9012	S.D. dependent var		2.9045
S.E. of regression	0.3972	Akaike info criterion		1.1240
Sum squared	9.1538	Schwarz criterion		1.432863

resid			
Log likelihood	-25.389	Hannan-Quinn criter.	1.2361
F-statistic	437.54	Durbin-Watson stat	1.2473
Prob(F-statistic)	0.0000		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9)



الشكل (1) افضل فترة ابطاء للعلاقة بين المتغيرات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9)

نلاحظ من نتائج الجدول (4) و الشكل (1) أن أفضل مدة ابطاء لأنموذج (ARDL) هي (2,5) وفق معيار (AIC) ، لتوضيح العلاقة بين عرض النقد و مؤشر تكوين راس المال ، ان معامل تحديد الارتباط بلغ (0.90) وهذا يعني ان المتغير المستقل يؤثر بنسبة (90%) في المتغير التابع و النسبة المتبقية البالغة (10%) تأثير متغيرات خارجية اخرى لم تدخل ضمن النموذج ، وعند مقارنة معامل التحديد المصحح والبالغة (0.90) مع اختبار (Durbin-Watson stat) بلغة (1.24) نجدها اقل منه وهذا يعني عدم وجود لمشكلة الانحدار الزائف في النموذج المقدر، ومن ثم، يمكن ايجاد العلاقة طويل الاجل للمتغيرين.

رابعا: نتائج اختبار التكامل المشترك :

لإيجاد العلاقة طويل الاجل بين المتغيرات، تم اللجوء الى اختبار التكامل المشترك لحساب احصاء (F) باستخدام اختبار الحدود وكما مبين بالجدول ادناه.

الجدول (5) نتائج اختبار الحدود بين متغيرات البحث

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.2286	10%	3.37	3.41
K	1	5%	3.76	4.21
		2.5%	4.35	4.65
		1%	4.87	5.47

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9)

نجد ان قيمة (F) المحسوبة (4.2) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (5%) وهذا يعني معنوية العلاقة بين المتغيرين، اي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، لوجود تكامل مشترك، مما يعني وجود علاقة توازن طويل الاجل بين المتغيرين.

الجدول (6) تقدير العلاقة طويلة الاجل بين متغيرات البحث

Long run coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.3163	0.1141	2.7877	0.0069
C	-7.7951	4.4031	-1.7775	0.0821

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews9)

الجدول (6) يظهر نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل معنوية وطردية العلاقة عند مستوى اقل من (1%) بين مؤشر عرض النقد ونسبة تكوين راس المال الثابت في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

رابعا : نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين:

الجدول (7) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين المتغيرات

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	10.830	56)·Prob. F(2	0.0000
Obs*R-	19.054	Prob. Chi-	0.0000

squared		Square(2)	
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.4321	64)·Prob. F(1	0.5641
Obs*R-squared	0.3655	Prob. Chi-Square(1)	0.5551

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews 9)

يبين الجدول (7) خلو النموذج القياسي المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم ثبات تجانس التباين لأنه قيم الاحتمالية تظهر قبول فرضية عدم ورفض الفرضية البديلة.

الاستنتاجات:

1. اثبت البحث صحت الفرضية بوجود علاقة ايجابية بين عرض النقد ومؤشر تكوين راس المال الثابت في الاقتصاد العراقي خلال المدة .
2. عدم استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرين عند المستوى الاصلي واستقراره عند الفرق الاول عن طريق اختبار الحدود.
3. اوضحت نتائج الاختبار القياسي وجود علاقة ايجابية معنوية بين المتغير المستقل نسبة عرض النقد والمتغير التابع نسبة تكوين راس المال الثابت في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.
4. ان مراقبة حجم القاعدة من خلال عمليات السوق المفتوحة يقع على عاتق السلطة النقدية.

التوصيات :

1. توجيه ادوات السياسة النقدية والذي يتحقق بالسيطرة على المعروض النقدي من اجل ضمان استقراره.
2. يمكن للحكومة عن طريق عرض النقد ان ترفع من مستوى الدعم المقدم للاستثمار الخاص من اجل رفع معدلات الاستثمار في البلاد.
3. يمكن للحكومة ان تقوم بوضع التسهيلات في عملية الاستثمار وازالة العقبات لان هذا يؤدي الى رفع عدد المستثمرين وبالتالي ارتفاع اعداد المشروعات الاستثمارية.
4. ضرورة تدخل الدولة من خلال السياسة النقدية من اجل السيطرة على الكتلة النقدية للوصول الى توازن القطاعين الحقيقي والنقدي عن طريق تكافؤ بين سعر الفائدة وعرض النقد.

المصادر:

1. هيفاء يوسف سليمان ، سعد عبد نجم العبدلي، (2022) ، قياس وتحليل العلاقة بين اجمالي تكوين راس المال الثابت والنتائج المحلي الاجمالي في القطاع الزراعي في اطار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، مجلد 20 ، العدد 75 .
2. عوض، عزمي وصفي، (2012). "تقديرات عرض النقد في فلسطين"،مجلة الجامعة الإسلامية للدارسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 5، طولكرم، فلسطين.
3. حداد، اكرم، مشهور هذلول (2005) ،النقود و المصارف (مدخل تحليلي و نظري)،الطبعة الاولى ،دار وائل للنشر ،عمان ،الأردن .
4. السيد علي ، عبدالمنعم ،نزار ،سعد الدين العيسى (2004)، النقود و المصارف و الاسواق المالية ، الطبعة الاولى ،دار الحامد للنشر و التوزيع ،الأردن .
5. البياتي، طاهر فاضل ، ميرال روجي سماره (2013) ،النقود و المتغيرات الاقتصادية المعاصرة ، الطبعة الاولى ،دار وائل للنشر و التوزيع ،عمان، الأردن .
6. حامد النجاتي علي و مرمر فريد عبده،(2020) ، تكوين رأس المال ومعدل العائد على رأس المال والتفاوت الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، ملف قضايا في الإدارة والسياسات العامة في العالم العربي 42
7. رسن ، عباس فاضل (2020)، تأثير عرض النقد في مؤشر السوق المالي دراسة مقارنة بين سوق العراق المالي وسوق مسقط ،مجلة واريث للبحث العلمي ،جامعة اهل البيت ،كربلاء ،المجلد (2) العدد(1)، العراق .
8. سلمان ،عثمان حسين ،سناء جاسم محمد (2020) ،العوامل المحددة للعرض النقدي في العراق للمدة (2003-20169، مجلة كلية الادارة و الاقتصاد ،الجامعة المستنصرية ،المجلد (11)، العدد(124)،العراق.
9. حسام داود ، مصطفى سلمان وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، عمان – دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2000 .
10. رشاد العصار ، رياض الحلبي ، النقود والبنوك ، عمان – دار صفاء ، 2009.
11. سيف سعيد السويدي ، مدخل الاسس الاقتصادي ، الدوحة ، قطر ، 2003
12. How ، Money Supply and How It Affects You What It Means ، Kimberly(2019) ،Amadeo Its Measured.